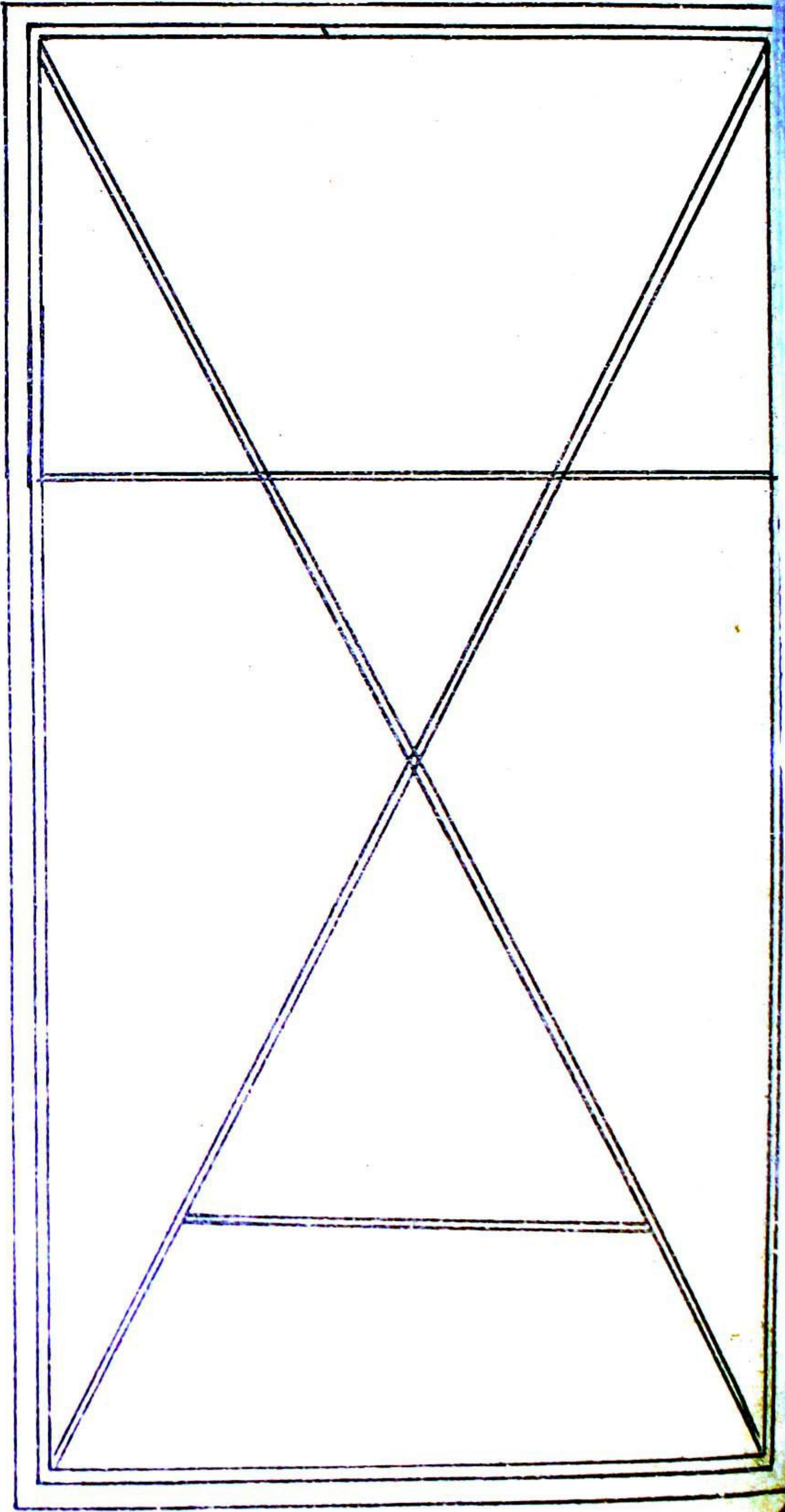


الابجاوزة لجمع من جمع لوقت بلا حرم من غير ان يكون الاحرم من الموقوت واحبا لغيره
 اقول حال التجاوز من الموقوت بلا حرم عدم الاحرم من جمع لوقت حال المجاوزة
 فهو رفع للايجاب الكلي اعم من سلب الكفر ومن سلب الجزئي اشال لمن مر على الجميع
 ولم يحرم من شئ منها ولم ير على البعض ولو واحد ولم يحرم منه اذ قصد علمه لم يحرم
 من جمع الموقوت حال المجاوزة سواء تجاوز عن الجميع ولم يحرم او تجاوز عن البعض
 ولم يحرم لان سلب التقضي وجود الموضوع ولا احواله كما اذ قلت لا يميز بين جمع بل ركبا
 وقوله لا يميز الاثم الابجاوزة جمع الناس من جمع لوقت فيمن فاعل لا يجاوز
 ليس جمع الناس بل احد لصادق على واحد واحد كما قيل لا يميز بين جمع لوقت
 وعم وكذلك كذا غيرهما فان تجاوزاى احد كان غنما اثم وان حرم من واحد منها
 وتجاوز ولم ياتم والحاصل ان لا يدخل من قصد دخول الحرم ومكة حتى الحرم انه من اجل
 الصغير الذي بين الحرم والموقوت بلا احرام سواء على جمع لوقت حتى لا يصير تاركا
 لتعظيم فيا اثم فان حرم من احد منها وان حرم على اكثر منها حصل وجوب التعظيم المقصود فلا ياتم
 وان لم يحرم من واحد منها حتى دخل الحل اخل بالتعظيم فيصير اثم واجب غنم حرمه
 مولانا محدث عصره الشيخ عبد الغني الفاروقى ليعتقد المجددى قدس سره مراد المحقق
 لا يجاوز الموقوت ان صادف الموقوت لغير لا يجاوز احد مقامات علمه سو كان
 واحدا او اثنين او اكثر بلا احرام فلا بعد ثم قال المعترض والذريع ليقع هذا الاحتمال
 مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل اهل المدينة من ذر الخلف الحج وروى
 روية اهل المدينة ان يهلوا من ذر الخلف الحج فهذا صريح في الوجوب وقاطع بانه يجب
 على اهل كل ميثاق ان يحرموا من ميثاقهم انتهى بادي في اختصاصات هذا الجيب

جمع من جمع لوقت بلا حرم من غير ان يكون الاحرم من الموقوت واحبا لغيره
 اقول حال التجاوز من الموقوت بلا حرم عدم الاحرم من جمع لوقت حال المجاوزة
 فهو رفع للايجاب الكلي اعم من سلب الكفر ومن سلب الجزئي اشال لمن مر على الجميع
 ولم يحرم من شئ منها ولم ير على البعض ولو واحد ولم يحرم منه اذ قصد علمه لم يحرم
 من جمع الموقوت حال المجاوزة سواء تجاوز عن الجميع ولم يحرم او تجاوز عن البعض
 ولم يحرم لان سلب التقضي وجود الموضوع ولا احواله كما اذ قلت لا يميز بين جمع بل ركبا
 وقوله لا يميز الاثم الابجاوزة جمع الناس من جمع لوقت فيمن فاعل لا يجاوز
 ليس جمع الناس بل احد لصادق على واحد واحد كما قيل لا يميز بين جمع لوقت
 وعم وكذلك كذا غيرهما فان تجاوزاى احد كان غنما اثم وان حرم من واحد منها
 وتجاوز ولم ياتم والحاصل ان لا يدخل من قصد دخول الحرم ومكة حتى الحرم انه من اجل
 الصغير الذي بين الحرم والموقوت بلا احرام سواء على جمع لوقت حتى لا يصير تاركا
 لتعظيم فيا اثم فان حرم من احد منها وان حرم على اكثر منها حصل وجوب التعظيم المقصود فلا ياتم
 وان لم يحرم من واحد منها حتى دخل الحل اخل بالتعظيم فيصير اثم واجب غنم حرمه
 مولانا محدث عصره الشيخ عبد الغني الفاروقى ليعتقد المجددى قدس سره مراد المحقق
 لا يجاوز الموقوت ان صادف الموقوت لغير لا يجاوز احد مقامات علمه سو كان
 واحدا او اثنين او اكثر بلا احرام فلا بعد ثم قال المعترض والذريع ليقع هذا الاحتمال
 مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل اهل المدينة من ذر الخلف الحج وروى
 روية اهل المدينة ان يهلوا من ذر الخلف الحج فهذا صريح في الوجوب وقاطع بانه يجب
 على اهل كل ميثاق ان يحرموا من ميثاقهم انتهى بادي في اختصاصات هذا الجيب

الحديث على دلالة الخبرين في زيادة من زاد الصلاة من قوله صلى الله عليه وسلم رواه ابن عباس
 الحديث على دلالة الخبرين في زيادة من زاد الصلاة من قوله صلى الله عليه وسلم رواه ابن عباس



Marfat.com

Marfat.com

هذه الرسالة متعلقة بمثل المشركين بمولانا خيرنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي امتنع له الضد والمثل بقواطع الحج وسواطع البرهان
والصلاة والسلام على من صلى ظهر لمسألة الظل التل وهرنا بالابراد لظهور
تبعيد الناعن شدة حر النيران وتبين باقواله لهما وقوه وفعال الواء خرك
اول وقت لعصر المثلان وعلا آله وصحابه الذين سعدوا معارج لفضل وتبا
الذين اتبعوهم باحسان وبعد فنده معروضات عبد غائض فرج الجليل
اعرفه الجليل الى حضرة رئيس اهل العلم لفضل احمد بن حنبل المالك المتكبر والذليل
الذليل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده وصلى وسلم على من لا نبي بعده ما قولكم وهم فضلكم في
الحاكم الشرعي المولى من طرف مولانا السلطان الاعظم لتنفيذ الاحكام
الشرعية فربله الله الحرام اذا امر باداء صلاة لعصر فوقت لعصر الثاني هو
مصير الظل مشابه ومنع من ادائها فوقت لعصر الاول وهو مصير الظل
مشبه بعقل الاستواء والمراد انه منع من ادائها جماعة في المسجد الحرام
وحكم بذلك بل يكون حكمه وجب الاتباع ولا يجوز مخالفة على قول الامام
الشافعي ويرفع الخلاف بحكم الحكم الشرعي والحال ما ذكرنا ما جازين

اللام اني هناك براهية للصواب اعلم رحمك الله ان المتأشافية

الشافعية رحمهم الله ذكروا شروطاً لحكم الحاكم الشرعي الذي لا يجوز نقضه ويرتفع
 به الخلاف منها ان يبنى على دعوى وجواب فلو كان بغير سبق دعوى
 لم يكن حكماً بل هو افتاء مجرد وهو لا يرفع الخلاف اقول عدم تمامية هذا
 الجواب عن اولى الالباب غير خاف اذ لا بد اولاً من بناء هذا الاشارة
 على نص الامام الشافعية به او من يعد قوله مذموباً فرعاً لبيهتق فانه جعل
 كثير من المسائل التي لم يذكرها الشافعية من الشافعية لثبوت الاحاديث لدا
 عليها بناء على قول الشافعية اذ اصح الحديث فهو مذهبي او اسناد هذا الا
 الى واحد من مشايخهم الذين لهم فرند مهم قوة الاستنباط ولم ين
 على شيء منها ونقل عن احد ولا عزاً الى كتاب معتمد من كتب المتقدمين
 والحال ان اسوال عن قول الامام الشافعية وثانياً كان اللازم ان يقول
 وهذا الشرط منتف هنا وكذا المشروط فنقول حكم الحاكم ان كان بعد الدعوى
 والجواب كان قوله والشرط منتف كاذباً وان كان حكمه بلا دعوى وجواب
 فالامر بين بان يقدم الدعوى والجواب ثم يحكم اذ لا مانع منه بان يرد
 عبد على مولاه قبل المشلين بعد ائتمل بانه علق عتقى بدخول وقت العصر وقت
 دخل واجاب المولى بان الوقت ما دخل وانما دخوله بعد المشلين حكم
 القاضي بان العبد لم يعتق بعد حيث لم يدخل الوقت للعصر ولو صلى
 احد العصر فبدأ الوقت صلى صلاتاً قبل الوقت فيصير حكم الحاكم حكماً
 في المجتهد فيه يرفع الخلاف لتحقق شرطه وثالثاً ان الدعوى شرط في
 حقوق العباد ولا حقوق اشروع كروية الهلال وكذا هو شرط لنقض

القولى لا الفعلى والضمنى وتفصيله فى المفصل ومنها كما فى شرح الروض

شيخ الاسلام زكريا الانصارى رحمه الله ان لا تظهر الاخبار والاخبار

عن النبى صلى الله عليه وسلم فى خلاف حكمه بحيث يبعد فيها التاويل او

فيه ايضا ما من انه لا بد من اثبات انه قول الامام الشافعى به باحد الطرق

الثلاثة ولا يكفى فيه قول شراح الروض ولو كان شيخ الاسلام فانه لم يثبت

ولم يتبع الاجتهاد كما ادعاه السيوطى ولم يسلم له كثير من معاصريه على ان

نقول بل هذا الشرط امر مقرر من مذهبهم لا فالظاهر موثقا اذ لو كان

الاول لكان موجودا فى المتون المتكفل ببيان اصل المذهب فح لا بد

نقله من المتون المعتبرة ويظهر من قوله كما فى شرح الروض الخ انه ليس

فى المتون فح الا يطابق الجواب السؤال عن قول الامام الا ببيان انه قول

الامام ثم نقول انه اما ان بعد ظهور الاخبار والاخبار فح لا يسلب الكمال

اى لم يظهر على خلافه شئ من الاحاديث او اراود رفع الايجاب الكمال المتحقق

ضمن ايجاب البعض مع اسلب عن البعض فعلى الاول لا يجوز خلافه فلا يكون

مجتهدا فيه ولا نقضه لعدم الدليل السمع على خلافه وعدم جواز القياس ^{مقابل}

النص لان يكون سند حكم الحاكم القياس وعلى الثاني اى اسلب البعض

مع ايجاب البعض فيرجح حاله الى ان بعض الاحاديث يخالفه وبعض

يؤفقه فلا معنى لهذا الاشتراط اذ لا يوجد حكم مجتهد فيه لم يظهر على خلافه ^{بعض}

الاحاديث الا فى صورة واحدة وهو ان يكون حكمه مبنيا على القياس

وكذا خلافه حتى لو ظهر على خلاف الحديث ولو واحد انتقض حكمه فهذا

فى القوس من باب المجتزأ اذا
الاول او القاضى بينه وبين الخادم
وادا اجتهد فى فاذا اتصل به حكم
من مجتهد فيه فاذا اتصل به حكم
صاحب عليه اها ظاهره انه رافع
صاحب عليه اها ظاهره انه رافع
لخلاف بلا دعوى وحاشية
وفرضا الاشياء القاضى
وقوله سلم الحدود للملوك
وافى ابن نجيم تزوج
القاضى بصغيرة حكم رافع
لخلافه ليس بغيره نقضه
فرد بخاراه

خارج عما نحن فيه لان حكمه مبني على اجتهاد المجتهدين وما نحن فيه مستند الى
 الاحاديث بقرا الكلام بان اشترط لا يثبت الا بدليل قطعي فالدليل

ومسئلة صلاة العصر عند مصير الظل مثله قد كثرت فيها الاحاديث

الصحة واعتمدها الامة وتواتر العمل بها في الاعصار والامصار

يعني ان هذا الشرط منتف اذا الاحاديث الدالة على خلافه ظهرت

نقول ان كان معنى شرطه السلب لكل فنقيضه الايجاب الجزئي اي ظهر

بعض الاحاديث الدالة على خلافه وقد عرفت ان حكم الحاكم مستند الى

دليل سمعي لا عقلي فهو معنى الحكم والمجتهد فيه الذي يخلف فيه المجتهدون

فليرفع حكمه الخلف وان كان معنى شرطه اسلب عن لبعض والايجاب

لبعض فنقيضه اما السلب لكل او الايجاب لكل ولا يريد اسلب لكل

بالضرورة فبقرا الايجاب الكل يعني كل الاحاديث الواردة فوق

العصر دالة على خلاف المشلين فهذا الكذب صريح يعرفه كل من الخصمين

ودلالة الاحاديث التي ذكرها على مدعاه غير مسلمة على ما تعرفه الامم

عليه ان يثبت الجزئي من هذا الشرط وهو بعد التاويلات التي

ذكرها المخالفون ولم تعرض بذكرتا ويهم ولم يبين بعده ولظاير

لا كلام له فرنا ويلا تم فتحقق الشرط الثاني لانه وان وردت الاجا

على خلاف حكم الحاكم ظاهرا لكنها غير بعيدة عن قبول التاويل فلا يجوز

نقض حكمه وقد ذكرنا كثيرا من تلك الاحاديث التي استدل بها

القائلون بان وقت العصر عند مصير الظل مثله فمن ذلك حديث

عائشة رضي الله تعالى عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر
والشمس في حرجتها لم يظهر الفجر من حجرتها وهو مروى بروايات لا حاجة
الى الاطالة بها قال النووي معنا التكبير بالعصر فاول وقتها وهو حين
يصير ظل كل شئ مثله وكان الحجر ضيقة العرصة قصيرة الجدار
بحيث يكون طول جدارها اقل من مساحتها العرصة بشرط يسير فاذ صاب
ظل الجدار مثله دخل وقت العصر وتكون الشمس بعد فراواخر العرصة
لم يقع الفجر في الجدار الشرقي وكل الروايات محمولة على ما ذكرناه اقول
لا بد من اثبات هذه الدعوى بدليل ولا ينفع تفسير علمي مذمبه الحديث
على وفق مرامه ولو كان اكبر من النواوير ولا يردنا ويلازم تحقيق ارتفاعها
ولا بد من نقل تاويلات المحققين ورودها فهذا شأن اهل العلم واما القول
بان الحكم في مذمبنا كذا لان علما قالوا به فهو شأن الجاهل فليبين
اولا ان الشمس دخلت الحجر من اى محل فان قال دخلتها من فوقها
فليثبت انها كانت بلا سقف او كانت فرسقفها كوة على اخرجته
الغرب فلا بد من اثبات مقدار طول الجدار الى الكوة بان يقول مثلا
عشرة اشبار والعرصة عشرة وشئ وصل العصر لا صار لظل عرصة
اشبار وان قال المؤلف المستدل او ائمة انها دخلت من الباب
في جانب لغرب او من شق الجدار او الكوة في ذلك الجانب بل ايضا
من بين مقدار الدخول ومقدار العرصة والظل موافقا لما يدعيه من
المثل بان يقول الباب ارتفاعه سبعة اقدم مثلا والعرصة ثمانية و

محل

وبقي من لفظ الى آخر العرصة قدم فلم يبين شيئا منها وليس لك ظاهرا
 من لفظ الحديث بل اتى بشئ على الاجمال وفتح ابواب كثيرة للاحتمال واذا
 تطرق واحد من الاحتمال لبطل الاستدلال على ان المذكور في الكتب
 ان سقف الحجرة اشرقية قريب متصل اليه اليد وعرضها بنا على تصوير
 القبور الثلاثة المكرمة بالوجوه الثلاثة المقررة طولها من الغرب الى الشرق
 على طول انسانين احدهما سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو اطول
 زمانه فتكون مثلان مع انه لا يلزم المانع اثبات المثاليين بل يكفي
 عدم لزوم المثل وما وراءه من الاحتمال الثاني لمجرد استيفاء الاحتمالات
 والافجبارة المستدل لا تحتمل على ما لا يخفى ثم قوله لم يقع في الجدار اشرقية
 لم يفهم من لفظ الحديث لان لفظه لم يظهر الفر من حجرتها ولم يظهر
 منه ان المراد في اى شئ وما معنى الظهور ورواية مالك ومحيي بن سعيد
 وشعيب بن ابى حفصه وشمس فرج حجتها قبل ان تظهر فالظهور على
 روايتهم للشمس والنوى غير كلمة من في الحديث بل لفظ في وكأنه جعل لفظ
 في الجدار الغرب ولم يظهر هذا لفظي فالجدار الشرقي ليحصل مدعا وشك
 انه تصرفات بلا قرينة كادت ان لا تصح من وجوه اما اولها فلانه مبني
 على كون الحجرة اشرقية باسقف يقع ظل الجدار الغرب والعرصة ولا يظهر
 في الجدار الشرقي والاول كانت الحجرة مسقفة ليس للجدار الغرب ظل لانه
 العرصة ولا في الجدار المقابل واما ثانيا فلانه اراد من لفظي ظل الجدار
 الغربي ومن بلا قرينة صلا واما ثالثا فيكون قوله لم يقع الفر في الجدار

ثم يظهر بعد المراجعة الى شرح
 الحديث ان المراد بالظهور
 ارتفاع ضوء الشمس من اجزاء
 بحيث يصعد على سطحه وهو
 المشى الى الظهور الفر يفتح باب
 فتح اوج الحجرة كمن لا يفتح
 على هذا قول الطحاوي لا احتمال
 ان يكون الحجرة صغيرة الجدار
 اذا نفع ففصل حيدر الحجرة
 بل انما نفع قصره وفتح على
 وجه الحجرة من الجدار
 ولم يجربوا الظاهر فان كاجدار
 المسجد الشرقي في حيدر اوسيا
 من فتح النخل فان كان الظل
 في الارض لا في الجدار كان
 ظاهره ان السقف والارض
 التي تحدها من جهة

الشرقي مستغنى عنه حيث تكلف قال طول جدارها اقل من حصة
 بل نقول لفظ لم يظهر الفئ على ما فسر يابى عن تقديره الجدار اقل من حصة
 بل الواجب عليه ان يدعى ان الجدار وعرصته قسا وبيان اذا لم يقع
 الفئ على الجدار الشرقي كان مثلا واما رابعها فلان تقديره لا يطابق
 الرواية الاخرى المفيدة كون الظهور للشمس مع محافظة كلمة من معناها
 لان الشمس لا تظهر من الحجرة ولا من الجدار الشرقي وان حمل كلمة من على معنى
 في لا يصح ايضا ان كان وقوع الشمس من الحجرة من فوقها لعدم لسقف
 فضا لان الشمس ظاهرة من الجدار الشرقي من الاستواء الى قريب الاضواء
 على انه يلزم على كلامه انه يجوز العصر قبل المثل بل من وقت الاستواء او بعده
 عليه ان يصح العصر والشمس واقعة من الحجرة ولم يظهر الظل من الجدار الشرقي
 وكذا يلزم هذا ان كان الظهور للشمس وقال العين في شرح البخاري معنى
 ظهور الشمس خروجها من الحجرة وظهور الفئ ببساطة والحجرة ليس من
 الروتين مختلف لان ببساطة الفئ لا يكون الا بعد خروج الشمس وهذا ايضا
 لم يبين محل الدخول وقال ايضا في ذلك الشرح وقال الطحاوي لا دلالة فيه
 على التعجيل لاحتمال ان الحجرة قصيرة الجدار فلم يكن الشمس تحتها الا بقرب
 غروبها وهذا ايضا لم يفتح بابا لمحل الدخول ويتبادر من قوله لاحتمال ان دخولها
 من فوق لسقف ما لعدم لسقف او لوجود الطاقة فوق الجدار الغروب
 المراد بظهور الشمس عدم احتياجها عن الناظر من دخلها او عدم ببساطة
 الفئ فان كان الجدار عاليا يديل على التعجيل وطول الجدار ليس لقطع الاحتمال

قصه فلا يدل على التكبير الذراوعا النوومي وليعلم ان الطحا وبعيد دلالة
الحديث على التجمل بل ادعى دلالة على التخيرو من هذا العلم ان نقل الترح
ليس يقطع فيدل على التخيلا على التجمل انتهى قال الزرقاني في شرحه

وحدث عائشة رضي الله عنها يشعربو غيبته لهنى صلح الله عليه وسلم
على صلاة العصر فاول الوقت وقد عرفت انه لا يدل على التجمل فضلا
عن الموضبة فكانه فهم من لفظ كان وهو غلط على ما في الكتب والفتا
كان تكون ناقصة لثبوت خبرها بالفا عليها ماضيا دائما ومنقطعا قال الزرقاني
وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استمرار مضمون الخبر فجمع زمن الماضي
وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا وذل ان الاستمرار استفاد من
القرنة وهي وجوب كون الله تعالى سميعا وبصيرا لان لفظ كان لا ترى
انه يجوز كان زيدا دائما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيدا
لم يستفد وعلى قياس ما قال لزم ان يكون كن ويكون ايضا للاستمرار
وقول المصدا دائما ومنقطعا روعا هذا القائل يعني انه يحكي دائما كما في الآيات
ومنقطعا كما في قولك كان زيدا قائما ولم يدل لفظ كان على احد الامرين
بل ذاك الى القرنة ورفا فوائد الضيائية دائما اي من غير دلالة على عدم
سابق وانقطاع لاحق قال السياكوت في اي دوامنا ناشئا من عدم دلالة
يعني ان الدوام واستمرار لثبوت ليس مدلول كان بل ناشئا من عدم الدلالة
وفي اللب قال جار الله العلامة كان عبارة عن وجود الشيء في الزمان الماضي
على سبيل الابهام وليس فيه دليل على عدم سابق ولا عدم طارؤ فيه

في شرحه

على من زعم ان الاستمرار مدلول كان وفيه اشارة الى دفع التمسك بهم
من توصيف الثبوت الماضي بالدوم وروى عن زعم انها مثل على يوم
وان دلالتها على الانقطاع بالوقت وشرح تسهيل الال ان كان
تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرض الازمنة والاع
كغيرها من الافعال الماضية فان قصد الانقطاع ضمن الكلام ما دل
عليه وقال الشيخ اثير الدين واكثر النحويين ذهبوا الى ان كان تقتضيه
الانقطاع وامثالها كثيرة شبيهة وقد منع كثير من المحققين كلام
النواوي وصاحب البحر وغيرهما كونها للاستمرار ويستندوا في ذلك الى
كثير من الاحاديث والاشجار مثل قول عائشة رضي الله عنها كان
يصل الى ان قالت ثم يصل ركعتين وهو جالس ومثل قولها كنت
اقبل فلا تدبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثل قول الصحابة رضي
الله عنهم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقف عند الصخرات والحال انه
علمه الصلاة والسلام لم يحج بعد الهجرة الا مرة واحدة ونظائر بافرقة
شبهية غير خفية على تلامذة علاقة الزمان فضلا عن الزرقاني ثم ان
المؤلف عفا الله عنه اعتقد ان كلام الزرقاني ينفعه والحال ان الزرقاني
قال في اول الوقت وليس فيه تعرض للمثل صلا بل كلامه عم منه ومن ثلثين
وروى مسلم في صحيحه من رواية سليمان بن بريدة عن ابيه ان ابنه صلى
الله وسلم كان يصل العصر والشمس مرتفعة بيضا نقيه وروى مسلم
ايضا عن انس بن مالك رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم كان يصلي العصر واشمس مرتفعة حية فيذهب الذهاب الى العوالي في
 العوالي واشمس مرتفعة ورواه ايضا كثير من اصحاب الحسن قال الزرقاني
 والعوالي مختلفة المسافة فاقربها الى المدينة ما كان على ميلين او
 ثلاثة ومنها ما يكون على ثمانية اميال اقول لعل معنى الاستدلال عندكم
 مجرد ابدال الاحتمال بل توسيع مجال المقال واردة انخصص طرق ابدال
 لان الحديث الاول لا يدل على خلاف المثلين ابدال ان الشمس لم تصفر
 بيضا نقيته ولو بعد المثلين بكثير نحو ساعة وكذا لا يدل على عدم حديث
 الذهاب الى العوالي فانما يدل على انه اذا ثبتوا ان المراد بالعوالي ابدالها
 ولو بعيدا من العمرانات وان المراد بالذباب اليها الذباب ماشيا
 على السكينة والوقار فلما منع ان يقول لم لا يجوز ان يكون المراد قرب
 العوالي وبالذباب الذباب راكبا او ماشيا سريعا ولم لا يكون في بهم
 اليها في ايام اضعف ومعلوم ان المقدار من المثلين الى الغروب في
 الصيف لا ينقص من ساعتين فلا بد من ابطال هذه الاحتمالات وكلام
 الزرقاني لم يزد على شيئا يستلزم مطلوبه كما قال الحديث يدل على
 خلاف المثلين لانه يحتمل ان يكون المراد الا بعد ولا يرتاب فرفس هذا
 الكلام احدوا ايضا قول الزرقاني فاقربها الى المدينة ما كان على ميلين الى
 فاسد من وجهين الاول ان عدم كون اقربها ثلاثة اميال مما فيه لا يتردد
 والثاني ان كون اقربها ميلين خلاف المشاهد لانها من طرف الجنوب
 اقربها منزل نبي سالم بن عوف اقل من ميل ونصف مسجد قبائل من ميلين

قريب سبعة آلاف خطوة ومن مسجد قبا الى آخر الجنوب اقل من نصف ميل ومن
 طرف المشرق اقله مثل ميل وابعده كالميلين فاين سبعة او ثمانية اميال
 ومن كان يسكن بها من القبائل وعلا تقدر ارادة الابعاد الذرق له
 لا يمكن الوصول اليه قبل صفر الشمس وانخفاضها ولو مشى بعد المثل
 ومثل حدث هذا مروى عند لطبراني من حديث جابر وعند القطنى
 من حديث جارية وعند ابى يعلى من حديث البراء بن عازب ضربا
 عنهم الجواب مثل الجواب الاول لا حاجة الى الاطالة كما قال هو بنى
 حديث الحجرة وكان اللائق له ان يقول بهنا ايضا لا حاجة الى الاطالة
 وروى مسلم عن انس بن مالك قال صلى لنا رسول الله صلى
 عليه وسلم العصر فلما انصرف اتاه رجل من بنى سلمة فقال يا رسول الله
 اننا نريد ان نخرج زورا لنا نخب ان نحضر ما قال نعم فانطلق ونطلقنا
 معه فوجدنا الجوز ولم نخر فنحرت ثم قطعت ثم طبخ منها ثم اكلنا قبل
 ان تغيب الشمس فيه ان منزل بنى سلمة هو مسجد القبلتين وهو من المدينة
 اقل من اميالين فيمكن كل ما ذكر بعد المثلين قبل المغيب بما في يوم
 وقال ابن الهمم في الفتح وروى الدارقطنى عن عبد الواحد بن نافع
 قال دخلت مسجد المدينة فاؤن مؤذن وشيخ جالس فلامه وقال ان
 ابى اخبرني ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يامر بتأخير هذه الصلاة
 عنه فقالوا عبد الله بن رافع بن حجاج وضعف بعد الواحد ورواه
 البخارى في تاريخه الكبير وقال لا يتابع عليه غير عبد الواحد والصحيح عن

وقد قال الامام مالك
 دار الحجرة المشرفة
 وهو بها وهو يرمى
 المدونة العبد العبد
 مسافة ثلاثة اميال
 اعرف من الزرقانى
 وعين وغيرهما
 روى

فتح غيره ثم اخرج عن رافع كنا نصل مثل ما رواه مسلم ثم قال ابن ابي عمير
 عندي انه لا تعارض بين هذين فانه اذا صلى العصر قبل تغير الشمس
 لمن فر الباقية الى الغروب مثل هذا العمل ومن ايشا هذه المرة من اهل
 الاسفار مع الرؤساء لم يستبعد ذلك وفي رواية مسلم ايضا عن رافع
 بن خديج رضي الله عنه قال كنا نصل العصر مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثم نخر الخبز وفتقسم عشرة قسم ثم نطبخ فناكل كل كما نضيف
 ان تغيب الشمس قلنا هذا اهل من الاول وروى الامام مالك
 في الموطأ والبخاري في صحيحه انكارا بمسعود والاصاري على مغيرة
 بن شعبه رضي الله عنهما في تأخير صلاة العصر لما كان امير على الكوفة
 قلنا لا يدل على مدعاهم صلاة اذ يجوز ان يكون اخره الى الاصغار والافلا
 انكاره فانه روى البخاري عن انس بن مالك رضي الله عنه انه قال كنا
 نصل العصر ثم يخرج الانسان الى بني عمرو بن عوف فيجد بهم يصلون
 قال العين هذا يدل انهم يؤخرون انتهى ولم ينكر عليهم ومثله حديث
 رواه ابن خزيمة والطبراني وفيه فيصرف الرجل من الصلاة
 فياخذ الخليفة قبل غروب الشمس اقول ليس فيه للعصر ذكر
 صلاة ولا المكان الصلاة نصا فلم لا يجوز ان يكون المراد صلاة
 الظهر او صلاة العصر لكن صلواتها في طرف من المدينة المنورة ولا
 فيه اذ بين آخر المدينة واول ذي الحليفة ميل وامن المسجد
 فقريب خمسة اميال على ما حقه السيد بنود وان كان المراد صلاة

في مسجد المدينة فلم لا يجوز ان يكون الرجل راكبا كما في الرواية بعد مذاق
 من ابطال هذه الاحتمالات حتى يتم استدلالهم على مدعاهم ورواها
 مالك ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب الى عماله ان يصلوا
 العصر والشمس مرتفعة بعضا نقيته قدر ما يسير الراكب فرحين
 او ثلاثة قبل شروب الشمس قلنا هذا مذموب عمر رضي الله عنه فلا يقو
 حجة على من وافق غيره من الصحابة رضي الله عنهم مع ورود الاحاديث
 على خلافه قال النووي في شرح مسلم والمراد بهذه الاحاديث
 بصلاة العصر اول وقتها مسلم لكن قوله لانه لا يمكن ان يذم
 صلاة العصر ميلين او ثلاثة والشمس لم تتغير الا اذا صلى العصر
 ظل الشيء مثله غير مسلم فانهم لم يثبتوا كون الذهاب مشيا باله
 ولا كون ما اتى اليه ثلاثة او ميلين ثم قال وفرد هذه الاحاديث
 لمذموب جمهور العلماء ان وقت العصر يدخل اذا صار ظل كل شيء مثا
 الليل هو الذي يزوم من العلم به العلم بشيء آخر ولم يلزم العلم يكون
 وقت العصر من العلم بما ذكر وقال الامام الترمذي في جامع المعجم
 صلاة العصر هو الذي اختاره اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله
 وسلم ورضي عنهم منهم عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعائشة
 والنس رضي الله عنهم وغير واحد من التابعين قلنا هذا لا ينفعهم لا
 يفيد انهم اختاروا تعجيل العصر ولا يدل على انهم اختاروا اداء
 في المثل ولو سلم افاد كلامه ان الاخذين ببعض الصحابة وبعض التابعين

البعدين الجمهور على خلافهم ولا بد من بيان ان من اختار لمثل اهل العلم
 ان اختار لمثلين ليسوا من اهل العلم ولا يقتدى بهم اذا علمت ذلك
 يصل العلم لانا ولا لاحد من طلبته العلم حتى شكنا في حصول العلم
 مثلا ان يضر بل علمنا خلاف ما ذكره جزما تعلم ان الحكم بالبيع
 في صلاة العصر وقت مصير الظل مثله جماعة او فرادى من المسجد
 وام او غيره مخالف لهذه الاحاديث لم تثبت مخالفة فلا يرتفع
 بخلاف بل يرتفع لتحقيق شرطه وهو عدم ظهور الاحاديث الدالة
 بخلافه بل لا ينفذ سبحانه المدعى بهذا الزعم ان لا ينفذ اكثر
 احكام لو روي الاحاديث الدالة على خلافه بزعم المخالفين لاسيما
 عمل الناس في الاغصار والامصار بدخول وقت لعصر عند مصير الظل
 فله اقول هذا جهل او تجاهل والا فهو كذب صريح فان الناس في كثير
 من الامصار والاعصا كالهند واسبند وخراسان وما وراء النهر الى
 سبط الصين ودشت قبچاق وخرابدين اصفهان من فرق المسلمين
 وخرن لعصر الى قريب صفر الشمس فمن لم يشهد حال تلك البقاع
 عرفه بالسمع خصوصا بعد ما امتد زمان وقوع النزاع بل يتفق بهذا
 على الحجاز كانه اراد بالناس نفسه ومن وافقه ولم يشعربانه مصارة
 على المطلوب فانه يرجع كلامه الى انه قال مدعانا صلاة العصر والمثل
 لان عملنا على هذا فهو كما ترفنا والممكن هو الراجح يكون عمل الناس في
 الامصار والاعصار جارا على مرجح مع توفرو وجود العلم في كل عصر

ولعلمنا ان الاغصا لا ترفع
 عما بالمتكلمين في التواريخ
 فكسبهم وبنوا قوة ريب
 الامام ولم ينظروا الاكل
 الفقيه وشارحه لم

وفي كل مصر وهذا لا يعقل ان اراد جميع الناس فاللازمة غير صحيحة
 عمل كثير من الناس بالمثل وان اراد بعض الناس فاللازمة مستحقة لكن
 حق لا باطل فلا يمكن له استثناء نقض الثاني بقوله وهذا لا يعقل فانك
 ستعرف ان امثل مرجوح واشبهن راجح وكلامه هذا مبني على زعمه
 بان جمع الناس مرجح الا مصدا يصلون العصر الوقت الاول
 عرفت انه غير مطابق للواقع فآل كلامه الى ان فعلنا راجح واللازمة
 كون فعلنا مرجوحا وهذا مثل ما قال عالم فر المدنة المنورة بان القبا
 خلف صفه جديفة فرجة غير مكرهه واللازمة كون قيامنا خلف صفه
 وصفه ما ذكره وما ويرد ايضا على قوله جاريا على مرجوح انه لا يلزم
 عدم كون اشئ راجحا ان يكون مرجوحا لجزا ان يكون هو ومقابل
 متساويين وسينقل هو في السؤال الوارد عند مفتي الحنفية بالمدنية
 بل المعتبر الى قوله او بما برتبة واحدة لان قوله فاذا لم يكن الخ اثبات
 المطلوب بقس الخلف هو اثبات اشئ بابطال نقيضه فالراجح
 والرجوح ليسا بنقيضين لتصور الواسطة بينهما فلا يلزم من بطلان كون
 راجحا كونه مرجوحا وما ذكره من توخر العلماء يشعربان اعلم لهم ايهام بال
 بما هو الاعم والهنر عن العمل بالمرجوح ويزيلون المنكر باليد واللسان ولا يقبلون
 بالانكار القلب الذر هو ضعف لايمان ولا يخافون من الامر بالمعروف
 والهنر عن المنكر من له الشان وهذا مما لا يشهد في كل مكان منذ ايام
 وان ادعى انهم ما انكروا عليه الجبان فالانكار القلب لا يطلع عليه الا العليم